http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1655) السنة السابعة - الاحد (15) تشرين الثاني 2009

دعا دول الجوار إلى عدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية

كي مون: ندعم جهود بغداد لبناء قدراته وتخفيض أعباء الديون

بغداد / المدى والوكالات

قال السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون انه يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتطبيع مكانة العراق على الساحة الدولية كما يدعم سبل مساعدته لبناء قدراته وتخفيض أعباء الديون عليه في اطار العهد الدولي والدعم الذي تقدمه الامم المتحدة لتعزيز الحوار الاقليمي.

واضاف في تقرير الى مجلس الأمن «مع ذلك أود أن اشجع العراق على الوفاء بالتزاماته بموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (حول عودة المفقودين الكويتيين والممتلكات) والى التأكيد مجددا على الحدود البرية والبحرية مع الكويت وفقا لقراري مجلس الأمن ٨٣٣ و ٧٧٣ وهذه الخطوات يمكن أن تمكن من قطع شوط طويل نحو بناء الثقة وزيادة تحسين العلاقات الثنائية مع الكويت والمنطقة على نطاق واسع كما يمكن أن تساعد في خلق قوة دافعة ايجابية تجاه العراق والتطبيع».

واكد بان ان بعثة المساعدة التابعة للامم المتحدة في العراق (يونامي) وفي ضوء ولايتها لتعزيز التعاون الاقليمي ملتزمة بدعم هذه الجهود.

ويعد تقرير بان أول تقرير يقدمه الى المجلس عملا بالقرار ١٨٨٣ الذي قرر في اب الماضي تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا حتى اب ٢٠١٠ كما طلب منه وقتذاك تقديم تقرير فصلي الى مجلس الامن عن اداء يونامي في الوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها. واعتبر بان ان تطبيع العراق لعلاقاته مع جيرانه «مهم بالنسبة للاستقرار الاقليمي» وللتعاون بشأن مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك التجارة والطاقة وأمن الحدود واللاجئون وانه سيكون «حيويا» لتحقيق هذه الغاية.

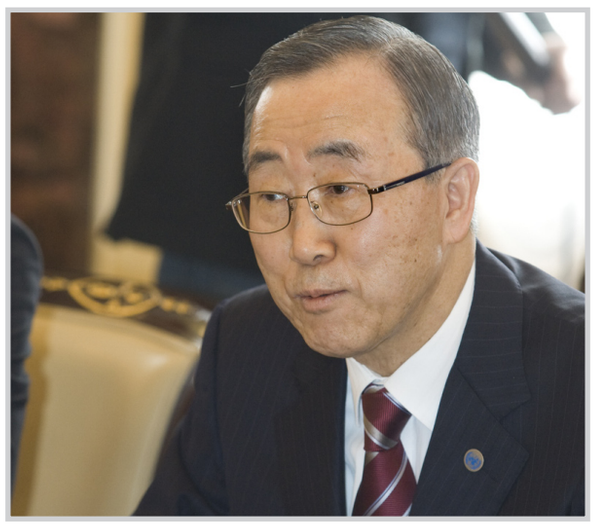
بان كي مون

ورأى السكرتير العام للأمم المتحدة في تقريره ان «التعاون الاقليمي هو عملية ذات اتجاهين لأن كلا من العراق وجيرانه في حاجة الى اشراك بعضهم البعض وابداء الاستعداد لاستماع كل طرف الى مخاوف الآخر» داعيا جميع الدول الأعضاء ولا سيما جيران العراق الى احترام سيادة العراق والالتزام بمبدأ عدم التدخل الذي هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الامم المتحدة. وقال بان انه على مدى السنوات العديدة الماضية ثمة «تقدم ملحوظ» قد تحقق في العراق وهو يعود في جزء كبير منه الى التزام الحكومة والشعب العراقي وعزمهما خصوصا وان «البلاد تدخل الآن فترة حاسمة حيث يتمثل التحدي الآن في ترسيخ المكاسب التي تحققت بصعوبة».

وأشار الى أنه منذ التوقيع على اتفاق أمني ثنائي بين العراق والولايات المتحدة اضطلعت قوات الأمن العراقية بمزيد من المسؤوليات وحققت تقدما في الحد من أنشطة المسلحين وفي حماية الشعب العراقي والمؤسسات من هجمات محتملة. واضاف انه ومع ذلك فان الخسارة المأساوية في ارواح العراقيين الابرياء في ١٩ اب و٢٥ تشرين الاول هو تذكير بالتهديد الذي يمثله أولئك الذين يسعون الى تقويض استمرار الديمقراطية في البلاد معربا عن ارتياحه لمواجهة هذه الهجمات المؤسفة وغيرها وجازما بأن الشعب العراقي «لم يتأثر» بها.

ورحب بان كي مون بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في ٨ تشرين الثاني في البرلمان والتعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات في العراق. ومع صدور قانون الانتخابات قال بان «أنا الآن أناشد جميع الكتل السياسية وقادتها للبرهنة عن حقيقة موقفها الداعم للمؤسسات خلال الحملة الانتخابية والمشاركة في روح من الوحدة الوطنية وأود أيضا أن اشجع جميع العراقيين على ممارسة حقهم في التصويت في الانتخابات المقبلة التي سوف تساهم في صياغة مستقبل بلادهم».

واعتبر ان السلوك السلمي لانتخابات مجالس المحافظات وحكومة اقليم كردستان خلال الانتخابات السابقة في العام ٢٠٠٩ هو «انجاز رائع»، قائلا «انني أؤمن ايمانا راسخا بأن الانتخابات المقبلة الوطنية المزمع اجراؤها في كانون الاول ٢٠١٠ تمثل فرصة تاريخية بالنسبة للعراق وخطوة حاسمة الى الأمام لتحقيق المصالحة الوطنية وسوف تسهم أيضا في تحقيق تقدم سياسي في العراق ويمكن أن تقطع شوطا طويلا نحو تعزيز سيادة العراق واستقلاله».

وشدد على انه من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الدائم في البلاد «من الضروري» أن تسعى الحكومة الاتحادية في بغداد والقيادة العراقية مع اقليم كردستان الى حل خلافاتهما عن طريق الحوار الهادف.

العراق والاتحاد الأوروبي ينهيان التفاوض على اتفاق شراكة وتعاون

بروكسل / وكالات

أنهى الوفدان الأوروبي والعراقي في بروكسل آخر جولات التفاوض على إتفاق الشراكة والتعاون الثنائي والذي يؤمن اطاراً قانونياً عاماً للتعاون التجاري والسياسي والإقتصادي والخدمي بين الطرفين

ووصف كل من نائب المدير العام للعلاقات الخارجية في المفوضية الأوروبية هيوغ مينغاريللي، ونائب وزير الخارجية محمود الحاج حمود، الاتفاق بـ«المتوازن»، والذي يحقق مصالح الطرفين ويعزز التعاون ليس على المستوى الثنائي فقط، بل في المستويات الإقليمية والدولية. وأكد كل من مينغاريللي وحمود خلال مؤتمر صحفي مشترك عقداه مساء الجمعة عقب إنتهاء آخر جولة من المفاوضات، أن هذا الإتفاق سوف يؤمن «حواراً سياسياً دائماً وإطار تعاون واسع الطيف».

وقال نائب المدير العام للعلاقات الخارجية في المفوضية «نريد تقديم المساعدة للعراقيين على بناء دولة القانون والتعامل مع قضايا مثل حقوق الإنسان وحرية التعبير وحقوق الأقليات، ولكن لا نية لأوروبا بإعطائهم أي دروس أو إملاء توصيات عليهم»، على حد وصفه. وفي مجالات التعاون الإقليمي، أكد المسؤول الأوروبي أن هناك قضايا بحاجة إلى تعاون إقليمي بين عدة أطراف، ومن ذلك مشكلة المياه، وقال: «لو أردنا حل مشكلة المياه في العراق، فلابد من إشراك دول أخرى في الحوار، وهنا دور الإتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة».

وبشأن المجالات التجارية، أكد مينغاريللي أن الإتحاد الأوروبي حصل من خلال هذه الإتفاقية على المعاملة بالمثل، بل والتفاضلية بشأن تأسيس الشركات والاستثمارات.

وينص الإتفاق على التعاون في مجال الطاقة، حيث يرغب الاتحاد الأوروبي «بمساعدة العراق على زيادة ضخ النفط والغاز وتطوير قطاع الكهرباء، وإقامة حوار في مجال الطاقة المتجددة والطاقات البديلة ومواجهة آثار التغير المناخي»، بحسب تعبير المسؤول الأوروبي.

أما من الجانب العراقي، فيرى وكيل وزير الخارجية أن العراق يسعى من خلال هذا الإتفاق إلى تعزيز علاقاتها وصداقاتها عبر العالم من أجل تسريع عمليات البناء الاقتصادي والإستقرار السياسي في العراق. وشدد حمود على أهمية الحوار السياسي بين العراق والإتحاد الأوروبي، خاصة في مجال الحريات وحقوق الإنسان والكثير من القضايا الأخرى التي تتصل بشكل ما بالتنمية والتحديث.

ونقلت وكالة (أكي) الإيطالية للأنباء عن وكيل وزارة الخارجية قناعته بأن الإتحاد الأوروبي «لا يتدخل في شؤون العراق إلا برغبة الحكومة العراقية».

وأضاف في هذا المجال، «نحن نطلب المساعدة بشأن المشاكل التي تواجهنا من كل الأصدقاء مثل الأمم المتحدة ودول أخرى، وهم يحاولون تقديم المساعدة و المشورة ولا يتدخلون». وشدد على أن أي تدخل خارجي مرهون بإرادة الحكومة العراقية ورغبتها، «وهو يتم في إطار المشورة والتعاون والصداقة»، بحسب تعبيره. ويأمل العراقيون والأوروبيون بتأشير نص الإتفاق بالأحرف الأولى قبل نهاية العام الحالي، على أن يتم التوقيع عليه بشكل رسمي في الربيع القادم.

الدفاع البريطانية تحقق في ٣٣ اتهاماً جديداً لجنودها في العراق

لندن / وكالات

قالت وزارة الدفاع البريطانية انها تحقق في ٣٣ اتهاما جديدا بانتهاكات من جانب القوات البريطانية في العراق.

ويطالب محامو محتجزين عراقيين سابقا بتقصي حقائق علني في كل دعاوى الانتهاكات خلال فترة وجود القوات البريطانية في العراق. وتتضمن احدى الدعاوى اغتصاب جنديين من القوات البريطانية صبيا عمره ١٦ عاما في عام ٢٠٠٣. وقال وزير القوات المسلحة بيل رامل: ان تلك الدعاوى اخذت على محمل الجد، لكن التحقيقات العامة يجب ان تجرى «دون اصدار الاحكام المسبقة». واضاف: «يتم اخذ مثل هذه الاتهامات على اكبر قدر من الجدية، لكن تلك الاتهامات يجب الا تعامل كحقائق».

وهناك بالفعل تحقيق عام يجري في وفاة بهاء موسى، المدني العراقي الذي توفي اثناء احتجازه لدى القوات البريطانية وبجسده ٩٣ جرحا. وذكر تقرير لصحيفة الاندبندنت ان ٣٣ قضية انتهاكات اخرى كشف عنها مؤخرا. ويقول احد المدعين: ان جنديين بريطانيين اغتصباه، بينما يقول اخرون انهم جردوا من ملابسهم تماما وانتهكت اعراضهم وتم تصويرهم، حسب ما ذكرت الاندبندنت.

وقال معتقل اخر: انه تعرض للضرب لدى اعتقاله وان هراوات كهربائية استخدمت على اماكن حساسة من جسده. وقال عراقي اخر، احتجز عام ٢٠٠٦، انه تعرض للاهانة الجنسية.

ويشير المحامون الى انه منذ انسحاب القوات البريطانية من البصرة في الصيف استمعوا الى مجموعة من الاتهامات بانتهاكات تعود الى عام ٢٠٠٣. وكان محامي العراقي الذي يتهم القوات البريطانية بارتكاب انتهاكات، فيل شاينر، ارسل خطابا قانونيا لوزارة الدفاع. وتنوه الصحيفة للخطاب بانه اثار دعاوى بارتكاب امتهان جنسي. وقال رامل: «خدم ١٢٠ الف جندي بريطاني في العراق، وهناك اغلبية كبيرة جدا منهم ادوا واجبهم على اعلى مستوى مهني وتحلوا بالكرامة وانكار الذات». واضاف: «ومع ان هناك حالات تصرف فيها افراد بشكل سيء، فلم يكن هناك سوى نفر قليل لم يتصرف بما يتفق مع المعايير البريطانية».

ويشار الى ان رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير سيواجه استجوابا في العام القادم بشان دخول بلاده الحرب وذلك بعد ان استمعت اللجنة الى ان القرار كان غير قانوني واستند الي الخداع. واثناء اجتماعات للجنة التحقيق عقدت قبل بدء جلسات الاستماع الرسمية اتهم اقارب لجنود بريطانيين قتلوا في العراق بلير بالزج ببريطانيا في حرب غير قانونية وخداع الرأي العام.

انتهاكات نفذها الجيش البريطاني في البصرة

وقال جون تشيلكوت رئيس لجنة التحقيق: ان اللجنة ستبدأ جلسات استماع علنية في الرابع والعشرين من تشرين الثاني قبل ان تنتقل الى استجواب ساسة بارزين في كانون الثاني. وقال تشيلكوت ان اللجنة ستدرس الاساس القانوني للحرب. واضاف قائلا: «في مطلع العام الجديد سنبدأ في الاستماع الى شهادات من وزراء (بمن فيهم رئيس الوزراء السابق) بشان ادوارهم وقراراتهم». ولم يذكر تشيلكوت حتى الان هل سيكون رئيس الوزراء غوردون براون بين اولئك الذين سيستدعون للشهادة.

نتيجة مخلفات الحروب السامة

الفلوجة تشهد أعلى نسبة من تشوهات الرضع

بغداد / وكالات

أكد تقرير صحفي إن الأطباء في مدينة الفلوجة يتعاملون مع حالات تشوهات الرضع بنسبة تفوق بقية المدن العراقية بواقع ١٥ ضعفا إضافة إلى حالات إصابة بالسرطان مرتبطة بمخلفات عسكرية في المنطقة.

واوضح التقرير الذي نشرته صحيفة (غارديان) البريطانية في عددها الصادر امس أن عددا من الأطباء المتخصصين عملوا على تطوير النظام الصحي فيها خلال الشهور القليلة الماضية ما أدى إلى الحد من ارتفاع نسبة تشوهات الرضع وقاموا بتجميع سجلات طبية لجميع المواليد في المدينة.

وأكدت الصحيفة أن مجموعة من الأطباء العراقيين والبريطانيين المعنيين قدموا عريضة للجمعية العامة للأمم المتحدة يطالبون فيها بتشكيل لجنة تحقيقات مستقلة للوقوف على أسباب تلك التشوهات والمساهمة في جهود تنظيف مدينة الفلوجة من المواد السمية التي خلفتها الحروب المتتالية في العراق. وقال المدير العام لمستشفيات الفلوجة الاستشاري الدكتور أيمن: «نرصد زيادة كبيرة في حالات تشوهات الجهاز العصبي» لدى الرضع وبخاصة في أعقاب العام ٢٠٠٣. وأضاف: «تتركز التشوهات في الرأس والحبل الشوكي والأطراف السفلية وهناك زيادة ملحوظة في عدد الإصابات بأورام المخ لدى الأطفال في سن ما دون العامين».

ولفت الدكتور قيس إلى أسباب أخرى لتشوهات الرضع قائلا: أنها تتضمن «التلوث الجوي والإشعاع والكيميائيات واستخدام العقاقير أثناء الحمل وسوء التغذية والحالة النفسية للأم».

وأبلغت طبيبة الأطفال في مستشفى مدينة الفلوجة الدكتورة سميرة عبدالغني الصحيفة بأن السجلات التي تم رصدها خلال ثلاثة أسابيع فقط اظهرت ٣٧ إصابة بتشوهات لدى رضع معظمها في القناة العصبية.

وناشد مدير قسم جناح الأطفال لدى المستشفى خبراء دوليين أخذ عينات من التربة في مدينة الفلوجة لفحصها والتعرف على محتواها من المواد الكيميائية والمشعة السامة. وكانت مدينة الفلوجة شهدت معارك شديدة بين الجماعات المسلحة والجيش الأمريكي في العام ٢٠٠٤.

معنويات الجيش الأميركي.. ارتفاع في العراق وتراجع في أفغانستان

استرخاء ..

ادى تزايد العمليات العسكرية في أفغانستان بالتسبب في تراجع معنويات القوات الاميركية، على نقيض تلك في العراق، التي تعززت الروح المعنوية بين أفرادها جراء تراجع العنف هناك.

بغداد / المدى والوكالات

وجاءت النتائج خلاصة استطلاعين منفصلين نفذا في مطلع هذا العام، في حين أظهرت إحصائية جديدة تزايداً في معدلات الانتحار بين صفوف الجيش الأمريكي. وتزامن إصدار «فريق استشارة الصحة العقلية» الذي يصدره الجيش الأمريكي كل عامين، بعد أسبوع من «مذبحة» فورت هود بتكساس التي قضى فيها ١٣ شخصاً عندما فتح ضابط نيرانه بالقاعدة العسكرية، وعقب إعلان الإدارة الأمريكية الزج بمزيد من القوات الإضافية إلى أفغانستان، حيث تصاعدت حدة القتال مع تزايد هجمات طالبان الدموية خلال الأشهر القليلة الماضية.

وقال كبير أطباء الجيش الأمريكي الجنرال أريك شوميكر: «تتواصل معاناة الجنود في أفغانستان مع الإرهاق والإجهاد جراء تكرار النشر في ساحات القتال، إلا أن التقرير أعد أكثر لناحية التأثير النفسي الذي ينجم عن هذا النشر المتكرر». ولم تكن نتائج التقرير بمثابة المفاجأة، فلقد أظهر أن الجنود الذين تكرر نشرهم ثلاث أو اربع مرات لأداء الخدمة في أي من العراق أو أفغانستان، تدنت معنوياتهم بشكل ملحوظ كما ارتفعت نسبة معاناتهم من الأمراض النفسية عن سواهم من جراء نشرهم هناك مرة واحدة أو اثنتين.ووجد المسح أن معدلات الاكتئاب ومتلازمة الإجهاد ما بعد الصدمة ، ظلت كما هي عند معدلات قريبة من نسبة ٢٠٠٧، عند ٢١,٤ في المئة هذا العام، مقارنة بـ٢٣,٤ في المئة عام ٢٠٠٧، و١٠,٤ في المئة في ٢٠٠٥. وكشف المسح ذاته الذي ينفذ سنوياً في العراق، عن هبوط ملحوظ في نسب الإصابة بالأمراض النفسية بين الجنود هناك من ٢٢ في المئة عام ٢٠٠٦، و١٨,٨ في المئة عام ٢٠٠٧، إلى ١٣,٣ في المئة هذا العام، فيما عزاه مختصون إلى انخفاض المهام القتالية ومعدل العنف.

ويقول مسؤولون في الجيش الأمريكي إن إرسال أكثر من ٢٠ ألف جندي إضافي إلى مسرح العمليات القتالية خلال الأشهر القليلة الماضية لم تقابله في الجانب الآخر، زيادة في عدد المختصين بالصحة النفسية، وتصل النسبة إلى مختص واحد لكل ١١٢٠ جندياً. وتدنت الروح المعنوية بين وحدات الجيش الأمريكي في أفغانستان لقرابة النصف عن معدلات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٥ من نحو ١٠ في المئة حينئذ إلى ٥,٧ في المئة هذا العام.

ويمتد تأثير ذلك عند عودة الجنود إلى الوطن وصعوبة التأقلم في الحياة العائلية ما رفع حالات الطلاق بين الجنود المتزوجين إلى معدلات غير مسبوقة. واستند التقرير على استبيان شارك فيه قرابة ٤ آلاف جندي، لم يكشفوا هوياتهم، في العراق وأفغانستان، خلال الفترة من كانون الأول ٢٠٠٨ وحتى حزيران ٢٠٠٩.

وعلى صعيد متصل، أظهرت إحصائية تزايد معدلات الانتحار بين أفراد الجيش الأمريكي إلى ١٣٣ حالة انتحار مشتبه بها هذا العام مقارنة بـ١١٥ في تشرين الأول ٢٠٠٨، تم تأكيد ٩٠ منها، و٤٣ حالة مازالت بانتظار البت فيها. وشهد العام الماضي ككل ١٤٠ حالة انتحار، أعلى نسبة مسجلة حتى اللحظة في تاريخ الجيش الأمريكي، الذي بدأ العام الماضي في تطبيق عدد من البرامج الوقائية للتصدي للظاهرة.

مطالبات بسن تشريع يخضع البرامج الانتخابية للفحص والتدقيق

بغداد / وكالات

طالب مواطنون بسن تشريع، تخضع له البرامج الانتخابية التي ستطرحها الكيانات السياسية لفحص وتدقيق مقابل التصويت لها في الانتخابات النيابية المقبلة، وذلك لضمان حق الناخبين الذين سيصوتون مقابل تحقيق ما ورد من فقرات في تلك البرامج. «معتبرين « أن غياب قانون يحاسب الكتلة المشكلة للحكومة على تلكؤها في تنفيذ برنامجها الانتخابي باب لإشاعة الفساد الإداري».

ويقول عايد بدر (٤٣سنة) بحسب وكالة كردستان للأنباء امس السبت، أن «غياب تشريع يخضع البرامج الانتخابية إلى عملية فحص وتدقيق من قبل المجلس النيابي لبيان مدى جدية الكتلة المشكلة للحكومة في عملية تحقيق ما وعدت به الناخبين ترك الأمور مفتوحة للكتل في هذه الانتخابات إلى ملء برامجهم الانتخابية بوعود قد لا تتمكن من تحقيقها بعد تحقيقها لنسبة الأصوات اللازمة»، واضاف إن «العملية ذاتها تم على أساسها كسب أصوات الناخبين في الانتخابات السابقة ولم نجد اليوم من يستوقف الذين تولوا قيادة البلد في المرحلة السابقة وفق القانون ليسألهم عن مدى نسب تطبيقهم لما وعدوا به الناخبين مسبقا».

وتعتقد نبيلة عبد المحسن (٢٧سنة) إن « من واجب البرلمان اليوم، أن يشرع قانونا يعمل على «فلترة» كل البرامج الانتخابية، وتنظم تلك البرامج وفقا للتشريع المنصوص والذي يجب إن يحمي الناخبين من وعود الطامحين للوصول إلى البرلمان للفوز بالامتيازات الشخصية أو لتطبيق برامج حزبية ويلزمهم بتطبيق ما وعدوا به الناخبين».

وتابعت: «لا التفكير بالحصول على ثغرات قانونية تبرر من خلالها الكتل إخفاقاتها بتحقيق ما وعدت به من صوتوا لها، وبهذه الطريقة سوف تقطع الطريق على الاشخاص الذين يدخلون الانتخابات بغية تنفيذ أجندات مدعومة من الخارج أو الذين يسعون إلى السلطة».

ويطالب عبد الحسين عبد حمزة (٣٣سنة) مجلس النواب «بسن تشريع تخضع له البرامج الانتخابية التي ستطرحها الكيانات السياسية مقابل التصويت لها في الانتخابات النيابية المقبلة وذلك لضمان حق الناخبين الذين سيصوتون مقابل تحقيق ما ورد من فقرات في تلك البرامج».

واعتبر حمزة أن «غياب قانون يحاسب الكتلة المشكلة للحكومة على تلكؤها في تنفيذ برنامجها الانتخابي باب لإشاعة الفساد الإداري». مستبعدا «شروع البرلمان بالتفكير بوضع قوانين تحمي الناخبين كون الأولى كان إقرار قانون الأحزاب الذي عزفت الكتل من تسليط الضوء عليه، كونها لا تريد محددات تستوقفها أمام أبناء الشعب».

وكان عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سردار عبد الكريم أعلن عن أن ١٥ كيانا سياسيا شكلوا إلى الآن ١٣ تحالفا. وقال: إنه «تم إلى الآن تقديم ١٣ تحالفا إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق». مبينا أن«التحالفات الـ١٣ تضم في صفوفها ١٥٠ كيانا سياسيا مصادقا عليه»